

ما رزق المعصية وكان يحجزه الشيخ رداً على
 ما كتبه رداً على ما رزق من المناولة عن الأذن
 من الجمهور رقت وكذا سبها من الأئمة عرضاً قال
 من عرض المناولة وجه من غيرها إلا أن مقابلة
 من سالم اليه بالكتاب من بلد إلى بلد وقد ذهب
 من بالكتاب المجردة جساماً من الأئمة ولو لم يقترن
 بالإذن بالرواية كانهم اكتفوا في ذلك
 في غير ذلك فخره قري بين مناولة الشيخ من يده الطالب
 اليه بالكتاب من عرضاً إلى عرضاً آخر إذا لم يكن
 ذلك انتهى إذ عرفت كذا أخذت من سنة الرتبة
 ما تضمنه قولنا
 يطبق في الإجازة يد باللفظ لا في تلك بالكتابة
 وأطلقوا كذا في الإجازة المتلفظ
 من باللفظ أي إذا كان الإجازة من الشيخ باللفظ
 لا يراى منه ما ضمنه عند الرواية عنه من أنه
 طلاقة الجزاء على الكل فإنه لا شافهة له منه
 من بن في نقل الإجازة من الأئمة قولنا لا
 في اسم الإجازة للإجازة أي إذا كانت
 في كتب اليه الشيخ بأنه إجازة فلا يقول ما ضمنه
 الأئمة سنة الكتابة كذا ما استحسن عليه
 لا كذا بل لا حفظ هذه كتب ما رزقها
 من كتب إلى أي بالإجازة وكذا سبها
 قال أبو نؤود إن من الناس من اقتبس
 يكون ينسب الشيخ كسوء كما عز لو فأنسب

قال أبو نؤود

قال أبو نؤود وهو ضرباً من مجردة من الإجازة وقد روتها
 قالت كتب أو ألبس وتكون من عبارات الإجازة
 قال وكذا في الضمة والفحة كالمناولة المقرونة أي بالإجازة
 والجملة أي من الإجازة عندنا فهم تم قال وأجازها الكثير من
 المتصدين والشافعية وغيرهم من أئمة فقه وأصحاب الأصول
 وهو الصبي المشهور ربيع الكندي في حديثه وهو في بعض
 كتب الأئمة قال هذين حديثين ولله في ذلك ما لم يحسن
 به عندكم محدود في الوصول لا شعارة من الإجازة
 وزاد السمعاني فقال كذا في الإجازة قال البيهقي
 في شرحه قلت وكذا في حديثه من الأئمة السادة والرواية
 صبي البخاري في الإجازة والندوة وكتب أبو محمد بن بشر
 وليس فيه الكتابة منه شيئا غيره قال أبو نؤود ثم يصح أن الكتابة
 تقول في الرواية كتب بها الأئمة قال هذين حديثين
 فلهذا كتابه أو نحو ولا يجوز الصلوة ههنا وأخيراً
 انتهى وهذا كذا من مخالفة ما قاله في كتابه الإجازة
 وروى ما يله يقول كذا يصح القول في العلم ثم إن
 من الكتب الرتبة السابقة وجعلها أبو نؤود في ما روتها
 أسد ستم ملام الشيخ الطالب وجس سابقة لوجه
 وجس السابقة لوجه وأما كما في كتابه لم يصرح
 بالكتابة ثم عد الإجازة والإصابة والإعلام مما يفتقر
 فيه الإذن ولم يذكرها رتبة سابقة ولا رتبة كذا أصلاً
 تنبيهاً على الرواية وقد سألنا أئمة في ذلك ما يصح
 في من جعله تغيير الأئمة كذا في الإجازة والإصابة
 والإعلام ولما كان الإذن من طائفة الإجازة
 الإصابة والإعلام كذا

أي قال أي في كتابه الإجازة
 صح أي بين الرواية